المحال التجارية تطلق نداء استغاثة

الكساد يُحكم قبضته على الاقتصاد اليمني

بدأت الإعـــلانات عن بدء موسم التخفيضات المتراوحة بين ٢٠ إلى ٤٠ ٪ أشبه بنداءات استغاثة لم تفلح في كسر حاجز الجمود والكساد المطبق على الأسواق اليمنية هذه الأيام نتيجة الأزمة السياسية وهو ما أجبر التجار على الاستغناء عن بعض العمالة وخفض المصروفات الى الحدود الدنيا لعل وعسى أن تسهم هذه المعالجات في الحيلولة دون إشهار الإفلاس الذي أصبح شبحا يطارد الكثيرين.

استطلاع/عبدالله الخولاني

ارتفعت أسعار مختلف أنواع السلع بشكل واضح خلال الشهور الماضية نتيجة الأزمة السياسية ومحاولة بعض التجار استغلالها حسب تصريحات وزارة الصناعة والتجارة.

صاحب أحد محلات الملابس قال : التاجر مضطر إلى تخفيض الأسعار لإغراء الزبائن وخلق نوع من الثقة لدى المتعاملين لتحريك عجلة السوق المتوقفة نتيجة الوضع السياسي المتازم، وأضاف : لم نتوقع استمرار كساد الأسواق بعد هذه التخفيضات"،مشيرا إلى أن القوة الشرائية منخفضة جدا ولا أحد يقبل على الشراء رغم تخفيض الأسعار.

الأزمة السياسية

وعن أسباب الجمود قال :إن "الأزمة السياسية التي نعيشها أثرت سلبا على الاقتصاد الوطني ,لكن العامل الأساسي هو غلاء الأسعار في الأسواق.

وقال أحمد النجار- خبير اقتصادي : إن السبب الحقيقي في التضخم الحالي في الأسعار هو أن الحكومة أصبحت عاجزة عن حماية المستهلك من استغلال التجار نتيجة للظروف الاستثنائية والأزمة السياسية التي نعيشها.

مؤكدا أن الاقتصاد اليمني تعرض لضربة قوية نتيجة الازمة التي اجتاحت البلاد منذ فبراير الماضي مما أضر بعائدات السياحة وأثر سلباً على التجارة وتدفق السلع وتصدير النفط نتيجة تعرض أنابيب التصدير للتخريب.

وبحسب محمد الدهيش٤٥ عاماً موظف حكومي :لم نعد نشتري اللحوم أو الدجاج نتيجة ارتفاع الأسعار وهوما أجبرنا على التكيف مع نظام غذائي خال من هذين الصنفين، كما أصبح غاز الطهي، هو سِلعة أخرى حيوية، نادراً وأكثر تكلفة ونضطر إلى دفع ثلاثة أضعاف سعر اسطوانة الغاز في حالة شرائها من السوق السوداء.

ارتفاع عدد الفقراء

وذكر البنك الدولي أن أسعار الغذاء العالمية كانت أعلى بنسبة ٣٦ بالمائة عن مستوياتها منذ عام ولا تزال هذه الأسعار متقلبة ومدفوعة جزئياً بارتفاع تكاليف الوقود نتيجة الأحداث في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وقال روبرت زوليك، رئيس البنك الدولي إن المزيد من الفقراء يعانون، وهناك المزيد من الأشخاص الذين قد يصبحون فقراء بسبب ارتفاع الأسعار وتقلبها .وأضاف علينا أن نضع الغذاء في المقام الأول ثم حماية الفقراء والضعفاء الذين ينفقون معظم أموالهم على الغذاء.

ودعا خبراء الاقتصاد إلى حماية المستهلك في اليمن ,ومشيرين الى أن عدداً قليلاً من التجار يحتكر إمداد السوق ببعض السلع مما أثر على ديناميكية السوق,وأضافوا خلال الفترة الماضية، وبالتحديد منذ بداية الاحتجاجات لم يعد المجتمع ينتج على الإطلاق، وكان العرض أقل من الطلب وبالتالي أدى ذلك إلى زيادة في الأسعار.

حتى الاسواق الشعبية

على الرغم من تعدد المحال التجارية وتنوع البضائع التي تعرضها ما بين مشغولات ذهبية وملابس وأحذية وحلوى وبهارات وأجهزة إلكترونية وأدوات منزلية، فضلاً عن المشغولات الشعبية والوجبات الخفيفة للمتسوقين، كانت الحركة داخل أسواق صنعاء القديمة ، وعلى عكس المتوقع، بسيطة جداً، فلم يعد الناس يقبلون على الشراء بعد الأحداث التى تمر بها البلاد، ووفقاً لما أوضحه الباعة ففي «سوق الزمر» ، الذي يضم عدداً من المحال التى تبيع المشغولات الذهبية،جلس إبراهيم ، صاحب أحد المحال، ينتظر دخول أى زبون، ووجهه شاحب من حالة الكساد التى تعانيها السوق، حركة الشراء تكاد تكون منعدمة، فالناس يفضلون العودة إلى منازلهم مباشرة بعد أوقات العمل خوفاً من حدوث أي مشكلة فجأة.. فالشوارع لم تعد آمنة كما سبق.

دخل المواطن

من جهتها قالت جمعية حماية المستهلك أن أعباء المواطن أصبحت لا تطاق وذلك بسبب ارتفاع أسعار السلع ما أثر على القدرة الشرائية لدى المستهلك وخاصة على ذوي الدخل المحدود".

وبيّنت أن السيولة النقدية بين يدي المستهلك ينفقها على أولوياته وحاجاته الأساسية كالغذاء وما شابه، ذلك لأنه لا يستطيع العيش دون الغذاء رغم أنه قلل كمية ونوعية هذا الغذاء ,أما الملابس فليست من أولوياته وهذا ما انعكس سلبا على الحركة التجارية في الأسواق، لذلك فإن أصحاب المحال التجارية باشروا بالتخفيضات أملا بأن يجدوا متسوقين ,لكن لا يوجد سيولة متوفرة لدى الناس".

أما سعيد الشرعبي- صاحب محل تجاري بالعاصمة فقد اعتبر أن البضاعة المعروضة، بضاعة جديدة وأن التخفيضات حقيقية ولكن عملية البيع تأثرت سلبا بالوضع السياسي وهو ما حال دون ترويجها.

عنق الزجاجة

اختلفت الآراء وتنوعت بين رافض ومؤيد وبين مصدّق ومشكك في التخفيضات، ولكن ذلك لا ينفي وجود كساد أثر سلبا على كل المحلات التجارية، ولكن يتفق الجميع أن الاقتصاد اليمني يواجه تحديات كبيرة نتيجة تأزم الوضع السياسي وهو ما يتطلب اتخاذ سياسات ووضع خطط شاملة لإخراج الاقتصاد اليمني من عنق الزجاجة، وأبرز هذه التحديات يتمثل في الارتفاع المتوقع في معدل التضخم سواء بسبب توقع تراجع قيمة العملة الوطنية أمام العملات الأجنبية أو توقع حدوث الموجة الثانية لارتفاع أسعار السلع والمنتجات الغذائية بصورة أساسية، إلى جانب احتمالات رفع الأسعار من بعض التجار وانخفاض قيمة العملة الوطنية أمام العملات الأجنبية وخاصة الدولار الأمريكي والسحب الكبير من الودائع والحسابات الجارية لدى البنوك والمصارف التجارية وما قد يرافقه ذلك من هروب وتهريب العملات الصعبة بالإضافة إلى الانخفاض المؤقت في إيرادات الموازنة العامة وخاصة الإيرادات الضريبية والجمركية وكذا التراجع الكبير إن (لم يكن التوقف) في النشاط السياحي والارتفاع المتوقع لمعدلات البطالة والفقر وخاصة بالنسبة للعمالة المؤقتة، وهو ما يؤكد أن الإصلاحات الهيكلية هي الضمان الحقيقي لترسيخ الاستقرار الاقتصادي ويكفل استدامته، فضلاً عن مساهمتها الكبيرة في حفز النمو الاقتصادي للقطاعات الإنتاجية والخدمية غير النفطية، وبالتالي مساهمتها في التخفيف من حدة الفقر والبطالة. كما ستساهم هذه الإصلاحات في زيادة مرونة الاقتصاد وفي مقدرته على امتصاص الصدمات الداخلية والخارجية وبالتالي التقليل من أثرها على التضخم، فيما التحديات الاقتصادية التي ستواجه الحكومة خلال الأجلين القصير والمتوسط تتمثل في مواجهة تباين وضعف وهشاشة مصادر النمو الاقتصادي خاصة في ظل تباين أداء النمو الاقتصادي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة ٢٠٠٦- ٢٠١٠م، وضعف معدلاته خلال هذه الفترة ، والتوقعات المستقبلية التي تشير إلى استمرار تحقيق الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي معدل نمو منخفض (٤,٥٪) في المتوسط سنوياً خلال الفترة ٢٠١٠- ٢٠١٣م نتيجة تداعيات الآثار السلبية للأزمة الاقتصادية المالية العالمية على الاقتصاد اليمني، وكذلك توقع استمرار تراجع كميات النفط الخام المستخرج (في ظل الوضع الراهن) إلى جانب النمو المتدرج لعمليات استخراج وتصدير الغاز الطبيعي المسال إلا إذا تم اكتشاف حقول جديدة ذات إنتاج كبير.

تحديات

في ظل هذا الوضع فإن التحديات (بالنسبة للنمو الاقتصادي) تتمثل في صعوبة ضمان استدامة معدل نمو مقبول للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وكذلك تحقيق معدلات نمو يستفيد منها الفقراء وتخلق فرص عمل جديدة، وبالتالي مدى قدرة السياسات والإجراءات الحكومية خلال الفترة القادمة على ضمان استدامة معدل النمو المقبول ، وكذلك تحقيق معدلات نمو يستفيد منها الفقراء وتخلق فرص عمل جديدة ومواجهة استمرار الاختلالات الهيكلية خلال الأجلين المتوسط والقصير والتي يعاني منها الهيكل الإنتاجي للاقتصاد اليمني ، وبالذات استمرار غلبة مساهمة القطاعات التقليدية التي يحكم أداءها عوامل خارجية كالنفط أو طبيعية كالزراعة، فإن استمرار مثل هذه الاختلالات سوف يعني استمرار شدة حساسية الاقتصاد المحلي لأية تغيرات طبيعية أو خارجية، وضعف الاستجابة للسياسات الإنمائية في المدى المتوسط، وكذلك جهود التخفيف من الفقر والبطالة وكذلك كيفية الحد من المخاطر الناتجة عن تراجع كميات إنتاج النفط وكذلك تذبذب أسعاره العالمية، وبالتالي ضمان استقرار الموازنة العامة وميزان المدفوعات وبالتالي كيفية الحد من المخاطر التي تهدد استقرار الموازين الاقتصادية الداخلية والخارجية، وكل ذلك يشير إلى أهمية وضرورة انتهاج سياسات جديدة واتخاذ إجراءات غير تقليدية تساهم في حفز نمو القطاعات والمجالات الإنتاجية والخدمية غير النفطية، وبما يساهم كذلك في التخفيف والحد من استمرار هيمنة قطاع النفط والغاز على كافة جوانب الاقتصاد اليمني..

تصوير/ فؤاد الحرازي

تحت المجهر

الأمـــوال المهربة للخارج

أحمد سعيد شماخ
a733090666@yahoo.com

■.. إن العمل الذي يثير فينا قدراً كبيراً من القلق يتمثل في ازدياد وتدفق رؤوس الأموال الهاربة والمهربة من الداخل اليمني إلى الخارج ومن المحتمل جداً أن يزداد هذا التدفق في حالة استمرار هذا الوضع على ما هو عليه اليوم أو بزيادة سوء الأوضاع الاقتصادية وتدهور الحالة الأمنية وضعف القوة والقدرة الشرائية لأفراد المجتمع اليمني حيث أن المستثمرين قد يختارون الانسحاب من تلك الاستثمارات بسبب استمرار تردي الأوضاع الاقتصادية وعدم الاستقرار السياسي والأمني والغموض في مستقبل البلاد، فعلى سبيل المثال لا الحصر إن المعطيات الراهنة على الأرض تشير وتؤكد خفض سعر العملة المحلية الريال اليمني مقابل الدولار الأمريكي بحوالي أكثر من ١٥٪ من قيمته خلال يونيو ٢٠١١م، الأمر الذي يستدعي تدخلات عدة من جانب البنك المركزي للبنوك وغيره وتغطية الاعتمادات وخطابات الضمان إلى غير ذلك نتيجة استمرار توقف وتدفق الأموال الخارجية إلى اليمن وبسبب تزايد الأموال الهاربة والمهربة للخارج والمقدرة بمئات الملايين من الدولارات خلال الشهور الماضية.

وفي اعتقادي الشخصي أنه لن يعود سعر صرف الريال اليمني ويقف على قدميه مؤهلاً نحو الصعود إلا عندما تعود الأوضاع كافة إلى حالتها الطبيعية وإلى تدفق المزيد من الاستثمارات ورؤوس الأموال الجديدة مرة أخرى وبمعدلات أكبر من ذي قبل وعودة الأوضاع الأمنية ووتيرة العمل والإنتاج إلى ما كانت عليه سابقاً في البلاد كحد أدنى، فمن الناحية الاقتصادية مثلاً في ظل استمرار الاعتصامات والتظاهرات والمواجهات الدامية وتصاعد التوترات السياسية والأمنية والتصريحات المتبادلة، بل وفي ظل الاعتماد المتزايد على البنوك الوطنية وتحويل كثير من تلك الودائع من الريال إلى الدولار، فكل هذه الأحداث والوقائع والقضايا في تصوري هي عوامل سلبية ومؤثرة.

لا نستخدم اقتصادنا الوطني بشكل عام، ولا المشهد المصرفي والنقدي بشكل خاص لقد تعرضت العملة الوطنية خلال السنوات الأخيرة ٢٠٠٩ - ٢٠١١م وخصوصاً منذ بداية العام الجاري ٢٠١١م وحتى اليوم لعدة ضغوط إضافية كبيرة أبرزها عودة السوق السوداء التي تداولت الريال اليمني بأقل من قيمته وسعره الرسمي بنحو من ١٥-١٦٪ خلال الشهور الماضية عندما تراجعت الثقة بالاقتصاد اليمني وعملته الريال وهذه المشكلة قد ربما تزيد وتتسبب في وجود أزمة سيولة وبشكل أكبر من ذي قبل ومنه إلى زيادة ارتفاع تكاليف الواردات خصوصاً في ظل الطلب المتزايد للواردات وتحديداً منها المواد الغذائية الأساسية خصوصاً مع قدوم الشهر الكريم رمضان المبارك ١٤٣٢هجرية نتيجة الانخفاض المتزايد لسعر صرف الريال،ولذا فإنه من المتوقع أن تفشل حكومة تصريف الأعمال في إدارة الأزمة الحالية التي تواجهها وفي تقليص الضغوط التضخمية التي تواجهها اليوم وزيادة نمو العجز في الميزانية التي ستعزز هذه الضغوط وسيظل تضخم أسعار المواد الغذائية وبقية المواد والسلع المحلية والمستوردة والانفلات الأمني مصدر قلق واكتئاب لكل المواطنين اليمنيين، والذي يتبقى العمل معه لحكومة تصريف الأعمال والحكومة المرتقبة معالجة كل هذه القضايا والتحديات الساخنة على الساحة الوطنية.